

السياسة التعليمية الفرنسية وردود الأفعال الوطنية في الغرب الجزائري French educational policy and national reactions in the Algerian west

زايد عزالدين

جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، Azzeddinezaidi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/05/05

تاريخ القبول: 2022/03/19

تاريخ الاستلام: 2022/01/10

ملخص:

عرفت المنطقة الغربية للجزائر استيطاناً واسعاً ومتزايداً مقارنة مع المناطق الجزائرية الأخرى، بلغ ذروته خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث عرفت مدن الغرب الجزائري توسعاً عمرانياً كبيراً حيث انتشرت الأحياء الشعبية العربية بها. وبسبب هذا التوسع، استقطب التلّ الغربي للجزائر حوالي 75% من الأوروبيين القادمين من فرنسا ومختلف الدول الأوروبية إلى الجزائر والذين استقروا في نواحي وهران والسهول الداخلية لمدن تلمسان وسيدي بلعباس والسهول الساحلية لمدينة مستغانم.

لقد مارست فرنسا سياسة الاضطهاد الديني والثقافي على الجزائريين، إذ حاربت الدين الإسلامي واللغة العربية وعملت على محو مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية بحرمان الجزائريين من أبسط شروط المعرفة وهو "التعليم". حيث لم تهتم بتعليمهم إلا بالقدر الذي كان يخدم مصالحها. من هذا المنطلق جاءت ورقتنا العلمية لترفع اللثام عن أبشع الأساليب المطبقة من طرف الاستعمار الفرنسي في حقّ الملايين من الجزائريين. فالإشكالية قائمة على كيفية تمكّن الجزائريين من النهوض والمحافظة على إرثهم الثقافي انطلاقاً من الفكرة القائلة: "لا نريد خبزاً... بل نريد أن نتعلم."

كلمات مفتاحية: الجزائريون-فرنسا-الغرب الجزائري-السياسة التعليمية-الاستعمار.

Abstract :

The western region of Algeria experienced a wide and increasing settlement compared to other Algerian regions, which has reached its peak, mainly after the end of World War II, when the cities of western Algeria experienced a great urban expansion, where the Arab popular neighborhoods spread. Because of this expansion, the western hill of Algeria attracted about 75% of the Europeans coming from France and other European countries to Algeria, who settled in the areas of Oran, the interior plains of the cities of Tlemcen and Sidi Bel Abbas, and the coastal plains of Mostaganem. .

France has applied a policy of religious and cultural persecution against Algerians, because by fighting the Islamic religion and the Arabic language and worked to erase the components of the Algerian national identity, by depriving the Algerians of the simplest conditions of knowledge, which is 'education'. Where it did not care about their education, except to the extent that it served its interests. From this standpoint, our scientific paper came to lift the veil on the most heinous methods applied by French colonialism against millions of Algerians. The problem is based on how the Algerians were able to rise and preserve their cultural heritage based on idea: "We don't want bread...we want education.."

Keywords: Algerians- French-West Algeria- educational politic- colonialism.

مقدمة:

قال "دانتون" Danton في مقولة شهيرة: "التعليم هو أولى احتياجات الشعوب بعد الخبز". انطلاقا من هنا، هل يمكننا القول بأن فرنسا قد أخفقت في حلمها الجزائري، ولم تلتزم بوعودها في محاولة لدمج المجتمع الجزائري في الحياة الفرنسية؟ أنه ببساطة إذا رجعنا إلى الأرقام لوجدناها أدلة دامغة ضد السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، باعتبار أنه، عند اندلاع الثورة التحريرية كانت نسبة الأمية في الأوساط الجزائرية المسلمة تقدر بـ 86% عند الرجال، وبـ 95% عند النساء. وهذه الأرقام تنخفض في المدن عند حدود 60 و 70% (Ageron, 1979, p.533).

لقد مارست فرنسا سياسة الاضطهاد الديني والثقافي على العنصر الجزائري، إذ حاربت الدين الإسلامي واللغة العربية وعملت على محو مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، ولم تهتم بتعليم الجزائريين إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها. وقد وقف الكولون كعادتهم موقفا معاديا لأي فكرة تصب في تعليم الجزائريين، وكانت مبرراتهم تتمحور حول العبارات التالية: "إذا كانت نوايا فرنسا تكثيف تعليم الجزائريين، فماذا سيكون مصير مزارعنا؟ من أين لنا باليد العاملة الزراعية؟" فكان إجماع الأوروبيون على أنها حماقة إن حاولت الإدارة الاستعمارية تعليم الأهالي.

ومقابل ذلك، لم يشهد تعليم الأهالي نوعا من الحركية إلا مع مطلع الثلاثينات إلى غاية تاريخ اندلاع الثورة، وقد يعود ذلك إلى التضحيات الجسام التي قدمها الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى خاصة. (Ainad Tabet, 1999, p.133) مما دفع بفرنسا إلى التكرم على الجزائريين بعطاءها السخي، حتى تكفر عن الذنب الذي اقترفته في حقهم قرابة قرن من الزمن.

أما القطاع الوهراني، فكان التعليم فيه ناقصا، في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، بالمقارنة مع العمالات الأخرى، بحيث أننا نجد قسم واحد لـ 15000 ساكن في دائرة باتنة؛ وقسم لحوالي 5000 أو 6000 بمدينة غرداية؛ وقسم لـ 27000 ساكن في الجزائر؛ بينما في مدينة سيدي بلعباس، فكان يتزاحم 38000 ساكن على قسم واحد. (Colonna, 1975, p.107)

من هنا نطرح التساؤل التالي حول كيفية توصل الوطنيين الجزائريين إلى كسر الهيمنة الفرنسية المفروضة على الشعب ومحاربة السياسة الاستعمارية بخصوص مسألة التعليم؟ وعليه، لا بد علينا من وضع القارئ في صورة الوضع العام للتعليم في بلادنا منذ أن وطأ أقدام الفرنسيين الجزائر حتى يتسنى له فهم ردود الأفعال الوطنية ووضعها في سياقها الصحيح حتى يدرك حقيقة هذه السياسة المنتهجة من طرف فرنسا الاستعمارية.

1. المشروع الفرنسي التعليمي في الجزائر مع بداية الاحتلال:

كانت مصلحة التعليم بيد وزارة الحربية منذ أن وطأة أقدام الفرنسيين الجزائر إلى غاية سنة 1848 عندما أسندت المهام إلى وزارة التعليم العام بمقتضى قراراتين صادران عن السلطات الاستعمارية، الأول بتاريخ 7 أوت والثاني بتاريخ 8 سبتمبر ليتم بذلك وضع حد للوضع الذي كان سائدا منذ بداية الاحتلال. ومع هذا التحول أنشأت أكاديمية الجزائر التي أعطت دفعا قويا لمحاولات الإدماج في الجزائر. (Ageron, 1968, p.319). غير أن سياسة فرنسا الاستعمارية كانت واضحة تجاه الجزائريين. فهي سياسة اللامبالاة التي اعتمدتها من البداية إلى غاية سنة 1848. (Collot, 1987, p.313)

شرعت فرنسا في تطبيق سياستها التعليمية في الجزائر مع مطلع سنة 1883 عندما أصدرت قانونا بشأن ذلك يتيح لها التعامل بصفة رسمية بمستقبل الجزائريين. إلا أن هذا لا يعني أنها لم تهتم بالتعليم قبل ذلك بدليل ما أوردته العديد من التقارير الاستعمارية الموجودة في مختلف المراكز الأرشيفية، سواء كانت الأرشيف الحربي (A.G.G, 1848, 1H5) أو الأرشيف الوطني في باريس. (A.N.F, 1848, F80) التي تشير معظمها إلى أن التعليم في الجزائر كان متطورا إلى غاية دخول الفرنسيين أين بدأ في التدهور والتراجع بسبب السياسة التعليمية المنتهجة مع بداية الاحتلال والتي ركزت في معظمها على حالة المدارس الإسلامية التي وجدت في انتشارها خطرا على وجودها واستمرارها في الجزائر الأمر الذي جعلها تسرع إلى ضمّ كلّ الأوقاف والحبوس إلى إدارة "الدومين". (Ageron, 1968, p 317).

أصبحت الفترة الممتدة من سنة 1850 إلى غاية سنة 1892 تعرف باسم مرحلة القوانين و"المراسيم" إذ أوضحت النوايا الحقيقية للإدارة الاستعمارية بخصوص التعليم الجزائري من خلال إصدارها لمرسوم 30 سبتمبر 1850 الذي أوضح السياسة الفرنسية تجاه التعليم الجزائري الخاص، الذي وضعته الإدارة تحت مراقبة الحاكم العام، ثم جاء مرسوم 6 أكتوبر 1852 الذي فرض الرقابة الإدارية على معلمي المدارس القرآنية. (Collot, 1987, p.315).

أصبحت هذه الرقابة أكثر شدة بداية من سنة 1881 حين دعمت الإدارة الاستعمارية وجودها بقرار فتح المدارس التعليمية في الجزائر، ما عكس الفكرة الرئيسية التي تضمنها القرار الشهير الذي أنجزه الجنرال "ديكرو" Général Ducrot سنة 1864 عندما عبّر عن خلاله عن الإمكانات التي لا بد على فرنسا استخدامها من أجل ضمان احتلال الجزائر نهائيا، حيث صرّح:

"علينا بذل قصارى جهدها لتعطيل تطور المدارس الإسلامية والزوايا، وبعبارة واحدة علينا تحطيم الأهالي ماديًا ومعنويًا." (Lacheraf, 1984, p.107)

1.1. السيطرة على المؤسسات التعليمية الجزائرية وفرض نظام الرخص:

باشرت فرنسا بتطبيق نظام الرخص Régime de l'autorisation بإصدارها قانون 30 أكتوبر من سنة 1886 الذي أدرج الجزائر ضمن نطاق تطبيقه أيضًا. غير أن تطبيقه الفعلي في الجزائر لم يتم سوى بمرسوم 18 أكتوبر من سنة 1892. مع العلم أن نظام الرخص هذا، دام من 1892 إلى غاية سنة 1944 حين أصدر الجنرال "ديغول" أمريّة 7 مارس 1944. (Collot, 1987, p.317). إلّا أن هذا النظام لم يكن عادلاً بين المدارس الفرنسية والمدارس الجزائرية التي كانت أكثر تشديداً ما يدل على الشروط التعجيزية التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في طريق الجزائريين لفتح مدرسة خاصة بهم.

كما حاولت الإدارة الاستعمارية، من "المتروبول"، إعادة النظر في سياستها التعليمية تجاه الجزائريين محاولة فرض نمط معين على الكولون الرافضين لأي شكل من أشكال التعليم الموجه للجزائريين المسلمين. وقد أشار إلى ذلك المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجرون"، عندما صرح بأن التعليم العام عند المسلمين كان متطوراً مع بداية الاحتلال، وذلك عكس ما صرحت به الأقلام الاستعمارية. غير أنه تدهور مع مراحل الاحتلال الأولى. (Hardy, 1937, p.419)

لقد غيرت الحكومة الاستعمارية نظرتها تجاه تعليم الجزائريين منذ عهد الجمهورية الثالثة لما كان "جول فيري" Jules Ferry وزيرا للتربية. حيث أصبحت سياستها الجديدة ترمي إلى غزو فكر الجزائريين بواسطة التعليم والمدرسة. (زوزو، 1985، ص. 48) ففرنسة الجزائر تركزت على الكولون كما تركزت على التعليم، بحيث ظهرت مدارس في المدن وبشكل أقل في الأرياف. غير أن الكولون عارضوا عملية تعليم الجزائريين، كما ذكرنا حفاظاً على مصالحهم وامتيازاتهم. إن نسبة التلاميذ الجزائريين المتمدرسين ظلت ضعيفة بالمقارنة مع عدد الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث قدر عددهم ما بين 800 ألف إلى 900 ألف طفل جزائري كانوا في سن تسمح لهم بدخول المدرسة. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 1

تطور نسبة الأطفال الجزائريين المتدربين قبل الحرب العالمية الثانية

السنوات	نسبة التلاميذ المتدربين	عددهم المحتمل
1890	1.9	/
1908	4.3	/
1914	5	42263
1929	11	62908
1937	12.5	100000

المصدر: Charles Robert Ageron, (1968), Les algériens musulmans et la France 1871-1919, p317.

لقد بينت الدراسات التي تمت في تلك الفترة أن التعليم الابتدائي كان ينقسم إلى نوعين، الأول إجباري، يتوفر على كل الإمكانيات الضخمة وهو خاص بالأوروبيين، والثاني غير إجباري، إن لم نقل مهملاً، بإمكانات شبه منعدمة وهو خاص بالجزائريين. والجدول التالي يعطينا فكرة واضحة عن الفرق بين أعداد التلاميذ الأوروبيين والجزائريين في هذا المستوى من التعليم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، أي خلال السنة الدراسية 1936-1937.

جدول 2

الفرق بين عدد المتدربين الأوروبيين والجزائريين 1936-1937

التعليم عند الأوروبيين		التعليم عند الجزائريين	
ذكور	إناث	ذكور	إناث
82461	73573	18771	7645
؟	؟	64614	7300

المصدر: René Lespès, (1937), Pour comprendre l'Algérie, S.M.E, Alger, pp 187-189.

مما سبق، يمكننا أن نصل إلى حقيقة مفادها، أن عدد التلاميذ الجزائريين في التعليم الأوروبي قليل، وهو أقل من التلاميذ الأوروبيين في التعليم الابتدائي بنوعيه. إذ لا يمثل الجزائريون سوى نسبة 38.6%. مع العلم أنهم يشكلون غالبية سكان الجزائر بنسبة تقارب 86.3%. وإذا أخذنا دائرة سيدي بلعباس كعينة، لوجدنا على مستوى بعض بلدياتها وجود شيئاً من التعليم موزعاً على بلديات "سفيزف" قسمين، و"تلاغ" قسم واحد، و"أولاد الميمون" قسم واحد، أما المدينة فقد احتوت على ثمانية أقسام. كل هذه الأقسام كانت تضم الجزائريين واليهود والأسبان، معاً، مما جعل التعليم في هذه الدائرة يخضع ألياً للتفرقة العنصرية.

لقد ذكر "شارل روبير أجرون" أن عدد التلاميذ الجزائريين الذين تم تسجيلهم في المدارس الابتدائية في التعليم الرسمي الفرنسي قد بلغ 114000 تلميذا منهم حوالي 22000 طفلة، وذلك خلال سنوات 1939-1940. ومنهم حوالي 71% كانوا موزعين على 905 قسم خاص، يضم كل واحد قرابة 90 تلميذا. هنا نتساءل عن جدية السياسة التعليمية التي كانت مخصصة للجزائريين: هل يعقل تدريس تسعون تلميذا بطريقة عقلانية؟ أم كان هم الإدارة الاستعمارية ملئ الفراغ فقط؟ أم هو أسلوب جديد جربته فرنسا على الأطفال الجزائريين حتى تريح ضميرها على أنها بذلت كل ما في وسعها لتعليم الجزائريين وأنهم، للأسف غير قادرين على ذلك؟! في الحقيقة أن هذه الظاهرة الخطيرة على الجزائريين، استقطبت انتباه بعض السياسيين الفرنسيين، وخاصة منهم اليساريين، من أمثال "موريس فيوليت" Maurice Violette الذي نبه إلى خطورة الوضع الذي وصل إليه تعليم الجزائريين في بلادهم، ودعا إلى ضرورة رفع عدد المدارس المخصصة لهم حتى يتمكن عدد كبير منهم الالتحاق بمقاعد الدراسة. (Violette, 1931, p 258)

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الهدف من وراء هذا الموقف، ليس حبا في الأطفال الجزائريين وإنما كإحدى الخطوات الهدامة المنتهجة ضمن المشروع الاندماجي الذي ظل ينادي به اليسار الفرنسي كي لا تضيع الجزائر من فرنسا.

2.1. السياسة التعليمية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائريين:

حاولت فرنسا، مع بداية سنة 1880، أن تطبق سياسة تعليمية في حق الجزائريين تتماشى مع مشروعها الاندماجي، خاصة فيما تعلق بالتعليم الابتدائي، الذي كانت ترى من خلاله الوسيلة الأمثل لجلب الجزائريين إلى اعتناق فكرتها. وكانت الفكرة من الأساس تنطلق على أسس "عرقية" في محاولة منها التفريق بين الجزائريين من خلال اختلاقها لأسطورة "الجزائر القبائلية". ما دفعها التركيز على هذه النقطة بمحاولتها تحطيم المراكز الإشعاعية الدينية في الجزائر وخاصة منهم "الزوايا" واستبدالها "بمدارس بلدية فرنسية" في منطقة القبائل. (Ageron, 1968, p. 332).

غير أن أكبر جريمة حضارية ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين بخصوص مسألة التعليم، هي تلك التي شهدتها التعليم الثانوي على وجه الخصوص. والسبب كما أورده "أجرون" مرتبط بامتحان السنة السادسة الذي كان يمنح حق الانتقال إلى التعليم الثانوي. غير أن الذي يمثل مفعول الجريمة، ليس هو الامتحان في حد ذاته، وإنما الطريقة التي كانت تتم بها عملية

انتقاء الجزائريين من بين كل التلاميذ الذين كانوا يدرسون في المدرسة والمعنيين بالامتحانات الرسمية.

هذا ما جعل عدد التلاميذ الجزائريين لا يرتفع في التعليم الثانوي خلال فترة الحرب العالمية الثانية عما كان عليه خلال سنوات 1935-1936 (1187 تلميذ)، حيث بلغ عددهم 1358 تلميذا في 1939-1940. غير أن تزايد عددهم تجلّى بوضوح في الفترة التي تلت نهاية الحرب، حيث بلغ عددهم في 1945 حوالي 1800 تلميذا، ثم ارتفع إلى 2745 تلميذ في 1949 وأخيرا وصل العدد في 1951 إلى 4192. لقد تحولت المدارس الثلاثة الرسمية إلى مؤسسات ثانوية تتضمن مرحلتين. أما القسم الأعلى القديم لمدرسة العاصمة فقد رفع سنة 1946، إلى مرتبة "معهد الدراسات العليا الإسلامية"، مهمته تكوين مدرسين وموظفين في المجال الديني. حيث ارتفع عدد المتدربين في المدارس، لما تحولت سنة 1951 إلى ثانويات فرنسية-إسلامية تحضّر لامتحانات البكالوريا، حيث تقدم للامتحان سنة 1953 حوالي 430 طالب، منهم: 2 في العاصمة، وتلميذ واحد في قسنطينة، وتلميذ واحد في تلمسان. (Ageron, 1979, p.536)

غير أن التعليم الثانوي لم يوفر في المعدل السنوي، سوى 100 طالب مترشح للبكالوريا قبل سنة 1945، لدى لا عجب في أن يكون عدد الطلبة المسلمين قليلا جدا في الجامعات. في الظاهر كان يبدو أن عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر في ارتفاع متزايد، غير أنه مقارنة مع العدد الإجمالي للطلبة فإن نسبته ظلت ضعيفة إلى غاية الحرب العالمية الثانية.

والأمر الذي يدعوا إلى التوقف عند هذه النقطة هو كون أحد المؤرخين الفرنسيين الكبار «قي دي برفيلي»، Guy de Pervillé قد نعتها في كتابه: "الطلبة الجزائريون من الجامعة الفرنسية 1880-1962"، بالأرقام والاحصائيات، بأنها كانت مرحلة حساسة في تأخر الجزائريين عن التعليم الرسمي في المدارس الفرنسية ما دام أن الإدارة الاستعمارية قد لجأت إلى تطبيق سياسة واضحة المعالم في هذا الشأن: الأولى قائمة على إقصاء واسع النطاق لشريحة كبيرة من الجزائريين، والثانية قائمة على عملية انتقاء صارمة، حدّدت من خلالها فرنسا نظامها التعليمي في الجزائر بين رفض الكولون لتعليم الجزائريين ورفض الجزائريين للمدرسة الفرنسية. (Pervillé, 1997, p.18).

لقد أحصت المصادر أعداد الطلبة الجزائريين الموزعين على مختلف الكليات منها، كليات الآداب، والعلوم، والحقوق، وكلية الطب والصيدلة. وقام عميد الجامعة في تقريره السنوي سنة 1930، بإحصاء عددا مرتفعا من الطلبة الجزائريين عما كان عليه من قبل. ثم ارتفع العدد خلال

الفترة الممتدة من 1943 إلى 1955، حيث وصلت النسبة إلى 13.1% من مجموع الطلبة المسجلين. ولعل الجدول التالي أكثر وضوحاً لعملية تزايد عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر.

جدول 3

عدد الطلبة الجزائريين مقابل الطلبة الأوروبيين خلال نصف قرن من الزمن

السنوات	عدد الطلبة الأوروبيين	عدد الطلبة الجزائريين	نسبة الطلبة الجزائريين
1920	/	47	3.4
1930	2014	92	4.5
1936	2258	94	4.16
1938	2211	112	5
1939	2246	94	4.18
1943	/	144	9.2
1952	/	442	/
1954	/	589	/
1955	/	686	13.1

المصدر: Tableau réalisé sur la base de données contenu dans l'ouvrage de CH.R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine..., p 536.

وعموماً، فإن السياسة التعليمية المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية تجاه الجزائريين ظلت بطيئة وغير هادفة، لأن الحاجز الأول أمامها تمثل في الموقف المعادي والمتواصل للكولون أمام كل ما يمس بمصلحتهم العليا في الجزائر، لذا أوجدوا مؤسسات إدارية ومالية قوية، كانوا يهيمنون عليها، تدافع على هذه المصالح في إطار سياسة تجهيلية استهدفت عامة الجزائريين.

2. ردود الأفعال الوطنية لمواجهة السياسة التعليمية الاستعمارية:

حاول الجزائريون منذ "الليل الاستعماري الطويل" محاربة مختلف السياسات الفرنسية في الجزائر، من إدماج وتجنيس، المنافسة للشخصية الجزائرية. وفي المقابل، عكفوا على المطالبة بجعل اللغة العربية لغة رسمية في التعليم الحكومي الفرنسي كي تتبوأ مكانتها في الوسط التعليمي الجزائري مثلها مثل اللغة الفرنسية. (عمامرة تركي، 1975، ص.249)

بدأت هذه المهمة مع مطلع القرن العشرين أين شهدت ميلاد حركة "الشباب الجزائري" بداية من سنة 1908 وإلى غاية سنة 1930، بظهور مجموعة من المتعلمين الجزائريين والحاملين لشهادات فرنسية مدعومين في مراحل لاحقة بالأمير "خالد" حفيد الأمير عبد القادر، الذين قدموا

"بيان الشباب الجزائري" إلى رئيس الوزراء الفرنسي "بوانكاري" Poincaré في جوان من سنة 1912 تضمن مجموعة من المطالب من بينها الترويج الواسع للتعليم في الأوساط الجزائرية. (Pervillé, 1997, p.80).

فجاءت مساهمة التيارات السياسية الوطنية، في المجال التربوي والتعليمي، تزامنا مع ظهورها الواحدة تلو الأخرى، لتزيل الغبار على أزيد من قرن من الزمن من الحرمان والتعسف، فأصبحت المسألة التعليمية والثقافية أساسية عند الوطنيين طول فترة ما بين الحربين وفترة الأربعينات والخمسينات. فزاد الاهتمام باللغة العربية والدين الإسلامي.

1.2. نشاط جمعية العلماء المسلمين التعليمي في الغرب الجزائري:

إن من المميزات التي خص بها التعليم العربي الحر، أنه تعليم ذو طابع ديني، اعتمد في الأصل على اللغة العربية وعلى القومية العربية وعلى الانتماء لهذا الوطن. وكان يلم بكل ما من شأنه ربط الجزائريين بأرضهم وبلادهم، فاعتمد التاريخ والجغرافيا والعلوم والرياضيات، كمواد تعليمية أساسية في مختلف مناهجه.

هذا النوع من التعليم كان موجودا حتى قبل الحرب العالمية الأولى، لكنه تطور مع ظهور حركة العلماء التي صبغت كل جهودها في اتجاه إحياء علوم الدين واللغة العربية. بعدما وجدت أن الطرق التي كان يتم بها تعليم الجزائريين كانت بعيدة نوعا ما على الواقع الذي فرضه الاستعمار على الجزائريين. فكان التعليم فرديا ينتهج طريقة مخالفة عن الأخرى، وصل إلى حد تنفير الشباب من التعليم، لأنه كان غالبا يدور حول الدراسات الدينية واللغوية المجردة. كما طورت جمعية العلماء هذا التعليم منذ نشأتها سنة 1931، من ناحية البرامج، والأساليب، والكتب المدرسية، والنظم التعليمية حيث اعتمدت في برامجها التعليمية على القرآن الذي شكل المحور الذي تدور حوله كل نشاطات الجمعية.

اعتبر العمل الذي قامت به الجمعية خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، وكيف أن نشاطها قل عندما توفي زعيمها الروحي الشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم كيف اعتقل رئيسها الجديد، الشيخ البشير الإبراهيمي، وكيف تمّ نفيه إلى "أفلو" إلى غاية الإفراج عنه سنة 1943. ومن ثم عودة النشاط التدريجي للجمعية في مهمتها الإصلاحية. وحتى لا تسقط الجمعية في فخ الإدارة الاستعمارية، انتقل الشيخ البشير الإبراهيمي إلى العاصمة لمقابلة الحاكم العام الذي رخص له من أجل أن تستأنف الجمعية نشاطها التعليمي في مدارسها، وأن يقوم هو بتدريس الشباب الذين تقل

أعمارهم عن سن السابعة عشر. (AWO, 1943, CIE N°513) بعدها انتقل إلى مدن سيدي بلعباس ووهران في فبراير من سنة 1943، ثم إلى عمالة قسنطينة أين قام ببعث النشاط التعليمي بها من جديد، وقام بعملية جمع التبرعات لفائدة فتح المدارس التعليمية. (AWO, 1943, CIE N°456)

تزامنا مع استئناف مدارس الجمعية لنشاطها التعليمي بصورة تدريجية، عكف الشيخ الإبراهيمي على توسيع دائرة هذه المدارس إلى معظم مدن العمالة الغربية بالرغم من أن ذلك كان يتطلب أموالا كبيرة. وأثناء عودته إلى مدينة تلمسان توقف بمدينة وهران وقدم قسيمة للتبرع مكتوبا عليها اسم "جمعية الفلاح" باللغتين العربية والفرنسية تحمل شعارات "في الاتحاد قوة" مقابل طلب إعانة من الجزائريين قدرت بنصف فرنك. وكان الحال كذلك في مدن قسنطينة وسطيف والعاصمة وغيليزان وتلمسان. (AWO, 1943, N°2075)

واصلت جمعية العلماء نشاطها في سبيل فتح المزيد من المدارس، فكانت زيارة لمدينة سيدي بلعباس في 22 ماي 1943، وأخرى لمدينة عين تموشنت في مارس 1944، (AWO, 1944, CIE N°132) ثم مدينة "أورليون فيل" Orleansville، الشلف حاليا، في نوفمبر 1944، (AWO, 1944, CIE N°582) هذا كله من أجل تحقيق وحدة التعليم العربي الحريين مختلف المدارس والتيارات الوطنية، الأمر الذي لم يتحقق إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما قام الشيخ البشير الإبراهيمي رفقة أحد أعلام منطقة "ميزاب" وهو الشيخ "حاج إبراهيم بيوض عمار" بزيارة ميدانية إلى بعض مدن العمالة نذكر منها، تيارت، غليزان ومستغانم ثم أفلو. وكان الغرض منها تمتين أواصر الأخوة بين الجزائريين مهما اختلفت توجهاتهم السياسية. وبذلك عاد نشاط الجمعية إلى الواجهة من جديد، وخاصة في القطاع الوهراني أين تمكنت جمعية العلماء من إنشاء 17 مدرسة جديدة أعلن عنها في فبراير من سنة 1944، (AWO, 1944, CIE N° 84) ساهمت بقسط كبير في إيقاظ الشعور الوطني لدى الجزائريين.

وبحلول سنة 1947، تمكنت جمعية العلماء من الوصول إلى تحقيق هدفها المتمثل في توحيد الامتحانات السنوية في جميع مدارسها، مما جعل جريدة "البصائر" (1947، ص 07) تعلق على هذا الحدث بالعبارات التالية: "عممت جمعية العلماء الامتحانات السنوية لهذا العام في جميع مدارسها على ترتيب بديع ونظام محكم. حيث بدأت الامتحانات في يوم واحد وهو تاريخ 25 جوان وانتهت في يوم واحد، وهو 12 جويلية من سنة 1947، ثم كان يوم 13 منه يوم احتفال بتوزيع الجوائز على الناجحين من تلاميذها. وكانت الأجواء كلها ابتهاجا بالعلم وتقديرا لرجال التعليم وفرحا

بالجيل الزاحف للحياة السعيدة من أبناء "الأمة". وكانت هذه الكلمات تعبيراً صادقاً عن الآمال الحقيقية التي كانت تراود زعماء الإصلاح في إعداد جيل بإمكانه النهوض بالوطن والمضي به نحو الاستقلال.

تواصل نشاط جمعية العلماء التعليمي في غرب البلاد بالجهود التي قدّمها الشيخ "محمد سعيد الزموشي" في مدينة وهران مع نخبة من علماء المنطقة، منهم: عبد الوهاب بن منصور وعبد القادر بوسلهام والطبيب المهاجي، الذين كانت مواقفهم معروفة بعدائهم الشديد للاستعمار الفرنسي. وكلهم من أهل التعليم حيث قاموا بتأطير الحركة الإصلاحية والتعليمية في مدن عديدة من عمالة وهران.

2.2. محاربة سياسة الإدماج في مدارس حزب الشعب الجزائري:

ظهرت فكرة إنشاء المدارس الحرة منذ المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد سنة 1947، بحيث عينت لجنة وطنية عليا أوكلت لها مهام الإشراف على المشروع والتنسيق بين مختلف مناطق البلاد وهذا الاهتمام كان يندرج ضمن التخطيط والمبادرة لمواجهة سياسة الفرنسية والتجهيل والإدماج التي حاولت فرنسا فرضها على الشعب الجزائري.

أما الأرقام والإحصائيات المتوفرة لدينا والمتعلقة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فهي تؤكد صعوبة الوضعية فيما يخص تدرس الجزائريين بسبب تأخر "المشاريع الإصلاحية" الاستعمارية التي برمجت إنجاز أقسام دراسية للجزائريين لسنة 1945، غير أن هذه المشاريع لم تنطلق إلا في 1947، ولم ينجز منها سوى 681 قسم سنة 1948، فيما كان عدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الابتدائية من التعليم الفرنسي العام قد بلغ 198678 تلميذا (Mimouni, 1951, p.p.57-58) حيث بقيت وتيرة التمدد بطيئة عكستها الإمكانيات الاستعمارية المخصصة لتعليم الجزائريين، فبقي عدد الجزائريين الذين تحصلوا على مؤهلات مهنية وشهادات علمية قليل، وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يعطينا نسبة المثقفين الجزائريين الحاصلين على شهادات علمية من مجموع المتخرجين من المعاهد والجامعات مع نهاية سنة 1949.

جدول 4

نسبة الجزائريين الحاصلين على شهادات علمية من المعاهد والجامعات مع سنة 1949

التخصصات	عدد الجزائريين	مجموع المتخرجين	نسبة الجزائريين %
الأطباء	82	1559	5.25
أطباء جراحة أسنان	10	137	7.29

5.78	605	35	صيادلة
8.17	6227	509	معلمون
2.57	427	11	قابلات

المصدر: تربي رايح عمامرة، (1975)، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، ص. 163.

إن الوضعية الثقافية الصعبة والسيئة التي كان عليها المجتمع الجزائري، هي التي دفعت بالوطنيين إلى الاهتمام بالمدارس الحرة. لأن تأسيس مثل هذه المدارس يفتح المجال للتثقيف، التكوين، توعية الشباب، والدفاع عن ثوابت الأمة، من دين ولغة وتاريخ مشترك، فإ إنشاء مثل هذه المدارس هو وسيلة لبلوغ الهدف وتحقيق القفزة الثقافية والتربوية في ظل جزائر حرة، مستقلة. وأثمر الجهد الذي قام به الوطنيون بتأسيس 70 مدرسة موزعة عبر كافة التراب الوطني، درس فيها 750 أستاذ حسب توزيعها الجغرافي. (بلوفة، 2001، ص. 239)

غير أن وجودها تجلى بوضوح في المنطقة الغربية عنه في وسط وشرق البلاد. وتم تعيين مجموعة من المفتشين الجهويين لهذه المدارس ترأسهم في عمالة وهران الشيخ "ربوري محمد" كمفتش ومراقب عام للعمالة. وقد لعبت المدارس التي أنشأت عبر مدن عمالة وهران، وكانت مدينة وهران من المدن الهامة حيث انتشرت في المدينة نشاطات مختلفة أطرتها جمعيات؛ الأمل والحياة، وجمعية المسجد، حيث ضمت كل جمعية مدرسة واحدة، تشرف عليها، بالإضافة إلى نشاطات أخرى كالمسرحيات. وكانت هذه الجمعيات على صلة بالحرب الثوري الذي كان في الأصل يسير ويوجه أنشطتها.

وشهدت مدينة مستغانم، هي الأخرى، ميلاد مدارس وطنية منها مدرسة أطلق عليها اسم المدرسة التربوية، تابعة للإتحاد الأدبي الإسلامي، تحت إشراف السيد "بن إسماعيل بومدين". كما انتشرت عدة فروع للمدرسة عبر كافة المنطقة لتقوم بدور التوعية وإعداد الشباب لمواجهة المشاريع الاستعمارية والمدافعين عنها.

أما في المدن الأخرى داخل العمالة، فنذكر مدينة سيدي بلعباس أين لعبت مدرسة "النصر" المؤسسة في 1950 بقسمين فقط، دورا رائدا في نشر المفاهيم الثورية الجديدة، فاعتمدت على الوسائل البسيطة مستفيدة من دعم مدرسة التربية والتعليم التي تأسست في سنة 1944 بمساهمة جماعية، ترأسها عناصر الكشافة الإسلامية الجزائرية.

لم تكتفي الإدارة الاستعمارية من فرض رقابة متواصلة على الجزائريين بل قامت بتكليف أجهزتها الأمنية بالتحرك للحد من نشاط الطلبة داخل العمالة وخارجها، بل وحتى المهاجرين منهم

المقيمين في تونس وفاس، إلا أن الطلبة تمكنوا من توحيد صفوفهم بواسطة تنظيمات وجمعيات طلابية. وجاءت المبادرة الأولى من مدينة تلمسان حيث أعلن عن تأسيس "إتحاد الطلبة الوطنيين" برئاسة "بن عبد الله حسين"، غير أنه لم يعمر طويلا حيث تم حله خلال شهر فبراير 1939. (AWO, 1939, Rapport N° 06-03)

وبالرغم من فشل هذه المحاولة المنفردة والأولى، إلا أن معنويات الطلبة وعزيمتهم لم تتحطم، رغم ما تعرض له الطلبة من حالات إقصاء، حيث تم طرد الكثير من الطلبة بمجرد إظهارهم لمواقف معادية للاستعمار. (AWO, 1940) وكانت السلطة الاستعمارية عندما تتأكد من ضلوع الطلبة في علاقات مشبوهة مع الحزب الوطني، تقوم بعزلهم. وهذا ما حدث فعلا في مدينة تلمسان خلال سنوات 1940 و1941. الأمر الذي يؤكد فعلا عن وجود "تنظيم طلابي سري" في الأوساط الجزائرية.

3. دعم الحركة الوطنية للنشاط التعليمي الجزائري:

تواصل النشاط التعليمي الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الأفكار الوطنية تنتشر داخل المدارس والثانويات، التي شكلت النواة الأولى في الحياة النضالية للكثير من الجزائريين، ومنهم "أحمد بن بله" الذي رسم أولى اتصالاته بالتيار الوطني من ثانوية تلمسان. (Stora, 1985, p.136) أما عن مدينة مغنية، فقد أشرف "زبوري محمد" بنفسه مراسيم تدشين مدرسة التقدم، في 27 سبتمبر 1951. وخلال الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة تم جمع تبرعات بقيمة 450000 فرنك. (AWO, 1951, BP 196)

هذا وقد اعترض نشاط هذه المدارس جملة من المتاعب والعراقيل تمثلت في نقص الوسائل المادية والحاجة الملحة إلى الأموال، بالإضافة إلى خضوعها لمراقبة مستمرة من الإدارة الاستعمارية التي تابعت أنشطة المدارس ومحللاتها ومقراتها باستمرار. (AWO, 1951, SLNA N° 732) وقد منع المدرسون من أداء واجبهم التربوي بحجة عدم توفرهم على رخصة. وحتى المدارس الصغرى المنتشرة في الدواوير والمداشر لم تسلم من هذه الرقابة، مثل ما حدث في "دوار المساعيد" بالقرب من المالح سنة 1951. ومع ذلك، فقد حققت نجاحا كبيرا، وكانت بمثابة مراكز إشعاع للوطنيين والوطنية، بحيث أنها حملت مشروعا وطنيا لمواجهة النظام المدرسي الفرنسي الرسمي، وكونت جيلا جديدا من الطلبة حملوا على عاتقهم ثقل المسؤولية والرسالة التي جعلتهم في الصدارة لمواجهة الاستعمار. فشكلت المدارس المشبعة بالأفكار الوطنية مصدر قلق وخطر على الاستعمار، فانتشرت

العدوى لتصيب حتى طلبة ثانويات التعليم الفرنسي، الذين كانوا يرفضون تأدية النشيد وتحية الراية الفرنسية.

كما عرفت سنة 1944 بداية لتشكيل جمعيات محلية مثل الطلبة الجزائريين في الثانويات التي بدأت من مدينة معسكر حيث شهدت ميلاد "جمعية التلاميذ الثانويين المسلمين" (AWO, CIE N° 460, 1944, ثم توسعت لتشمل مدن وهران وتلمسان وسيدي بلعباس خلال الخمسينات. وعلى العموم فقد لعبت المدارس الحرة دورا كبيرا خلال الحرب العالمية الثانية، في مجال التكوين والتوعية، فتخرجت منها نخبة وطنية مستعدة لتوجيه وقيادة الشعب نحو آفاق جديدة، فانضمت إلى المدارس الإصلاحية في محاولة لنشر إشعاعها ونافست هي الأخرى مدارس النظام التعليمي الفرنسي.

يمكننا اعتبار سنة 1944 من المعالم التاريخية في الحياة الثقافية والتعليمية للجزائريين، بحيث تمكن الطلبة من تنظيم صفوفهم وإنشاء تنظيمات طلابية مهيكلية، فأعلن عن ميلاد "جمعية الطلبة المسلمين الشمال الإفريقيين" AEMNA بالمهجر في باريس والتي ترأسها "محمد يزيد" حيث لقيت دعما ماديا ومعنويا من داخل الوطن منذ 1946. (Kaddache, 1980, p.807) كما تأسست لها عدة فروع داخل عمالة وهران خلال سنة 1947 في مدن، معسكر وتلمسان وتيارت وحتى في سيق. منها من استطاع العمل بإمكانيات بسيطة وعانى ضائقة مالية خانقة، ومنها من بقي في طور التأسيس ولم يقلع أبدا. (AWO, 1947, CC N° 7501)

1.3. دور الكتاتيب والزوايا في المحافظة على الهوية الوطنية:

لقد كانت أولى توصيات القادة الفرنسيين لجيشهم الزاحف على الجزائر في بداية الاحتلال سنة 1830 هي قولهم: "علموا لغتنا وانشروها حتى نحكم قبضتنا على الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر حينها يمكننا القول إننا استعمرنا الجزائر..." (مازن، 1971، ص.ص. 562-563) من هنا حاول الاستعمار الفرنسي توجيه التعليم في المستعمرة الجديدة توجيهها يخدم أهدافه. فقاوم الثقافة الأصيلة لشعوب المستعمرات، وحاول فرض لغته على أهاليها، وركز على التعليم الفرنسي وعلى المدنية الفرنسية وحاول إبعاد الجزائريين عن دوائر المعرفة والتنوير والتيارات الحديثة، والغريب في كل هذا، أنه حاول أن يجعل من الجزائريين فرنسيين لحما ودما. (أبو الفتوح، 1968، ص.331) فاجتهدت فرنسا منذ احتلالها للجزائر، في أن تجعل من الشعب الجزائري نموذج لمستعمراتها فيما وراء البحار وذلك بإرغامه على التحول إلى مجتمع مسيحي نصراني والتخلي عن

ماضيه الحضاري العريق الذي طبع به منذ أكثر من اثني عشرة قرنا. وجاء نابليون الثالث "بقراه المشيخي" الذي عرف "بسيناتوس كونسلت" الذي أصدره في 14 جويلية 1865. ليضع أهم تشريع أصدرته الإدارة الاستعمارية وسارت عليه إلى غاية تاريخ صدور ما اصطلح على تسميته بدستور الجزائر لـ 20 أوت 1947.

غير أن أخطر ما في هذا القانون، أنه أراد تجريد الجزائريين من أحوالهم الشخصية الإسلامية بموجب قرار إغرائي اعتبره العديد مشروعا فاشلا منذ ولادته. لأنه وضع الجزائريين في خانة "المخيرين" بين ذلك وذاك، والأوروبيين في خانة "المسيرين" لهذا التشريع الجديد. وفي كلتا الحالتين كان الرفض هو السمة البارزة. ولم يغير قانون 4 فبراير 1919 المعروف بـ"إصلاح جوناو" و لا المراسيم التي تبعتها شيئا من هذه الوضعية. بالرغم من أنه أول قانون يتعرض لمسألة مصير الجزائريين بعد قانون التجنيس المشهور؟ وستبقى المسألة معلقة إلى غاية صدور قرار 7 مارس 1944، الذي ألغى "قانون الأهالي" ووضع نظاما جديدا للمدارس الجزائرية بداية من شهر نوفمبر 1944، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المتدربين الجزائريين نسبيا. (Collot, 1987, p.322).

هذا الفراغ الذي أحدثه الاستعمار، حاول التعليم الإسلامي أن يملأه ولو بالقسط القليل، فتجسد في شكل كتابات قرآنية وزوايا ومدارس حرة انتشرت عبر كافة مناطق البلاد طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وعلى الرغم من إمكانياتها البسيطة إلا أنها استطاعت أن تملأ الفراغ الروحي وتحافظ على الشخصية الوطنية الأصيلة وتجنب الشباب الجزائري المسلم الولوج في الحضارة الفرنسية الدخيلة على الشعب الجزائري.

وإذا كانت مدن تلمسان، معسكر، ندرومة، مستغانم، في عمالة وهران، وغيرها من المدن الجزائرية الأخرى، قد اشتهرت فيما مضى بوجود مساجد تعدت "وظائفها من أداء الصلاة، إلى تحفيظ القرآن الكريم وتعليم القيم الدينية وبعض العلوم الإسلامية من دراسة للفقه والشريعة إلى حل مشاكل الناس وقضاياهم اليومية." وهنا يرجع الفضل إلى رجال وطنيين ومخلصين من أئمة وشيوخ، حافظوا على هذا الإرث العظيم.

من بين الزوايا التي لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على التراث والهوية الوطنية، نجد زاوية "كرزاز" الواقعة على بعد 300 كلم جنوب شرق مدينة بشار، والتي حافظت على تراث هام من المخطوطات وقامت بتعليم الفتيان والفتيات اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم باعتبارهما

الوسيلة الوحيدة لمحاربة سياسة التنصير والتجنيس التي حاول الاستعمار تطبيقها في مناطق عديدة من الجنوب الجزائري الكبير.

2.3. الكتاتيب القرآنية، المكان و"المسجد" لتحسين الدين الإسلامي:

بمفهومه اللغوي يمثل "الكتاب" المكان الذي يتلقى فيه الطفل المبادئ الأساسية والدروس الأولى في تعليمه الديني على يد "الشيخ" أو "الطالب" أو "الدّار" كما اصطلح على تسميته بالعامية في بعض مناطق عمالة وهران. وقد تعددت أسماء الكتاب القرآني، ولعل أشهرها انتشارا كلمة "الجامع" الذي أخذ عندنا صورة المسجد لافتقادنا للمساجد في الأحياء وبعض القرى حيث عادة ما تكون هذه الكتاتيب عبارة عن حجرة أو أكثر داخل المسجد أو بمحاذاته أو تكون ملحقة داخل بعض الزوايا.

حيث كانت طريقة التعليم في الكتاب هي التي جعلت الجزائريين يتوافدون عليها بحثا عن روح كادت أن تفقد في ظلام الليل الاستعماري. ومهما اختلفت طرق التلقين في هذه الكتاتيب إلا أنها علمت الأجيال الكتابة والقراءة واستعمال الذكاء والفكر والحركة في سبيل تعلم اللغة الأم التي هي منبع هذا الدين الحنيف ووجود الأمة الجزائرية التي حاول الاستعمار طمسها. وإلى هذه الكتاتيب يعود الفضل في المحافظة على القرآن الكريم في الجزائر خلال فترة الاحتلال الطويلة 1830-1962. كان التعليم داخل الكتاتيب يعتمد على المجهودات الفردية المبذولة من طرف "الشيخ" و"الطالب" الذين سخرُوا كل ما يملكون من طاقة في سبيل تعليم وتبليغ الرسالة للجزائريين. وكان في معظمه بدائيا وعلى الطريقة التقليدية المعروفة عن الكتاتيب منذ قرون، حيث كان يقتصر على تحفيظ القرآن وحده، بدون شرح لمفرداته ولا تحليل لمعانيه أو تفسير لمقاصده الدينية، والأخلاقية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن الكتاتيب غالبا ما كانت تحتفظ بطريقة تحفيظ القرآن لوحدها، دون أن تخلط معها شيئا آخر من العلوم الأخرى، وكانت تكتفي بتعليم القراءة والكتابة للأطفال حتى يتمكنوا من قراءة القرآن على الألواح دون ارتكاب الأخطاء النحوية والإملائية. حيث كانت هذه الظاهرة منتشرة عند سكان بلاد المغرب الإسلامي منذ أيام العلامة "عبد الرحمان بن خلدون" في القرن الثامن الهجري، وقد أشار إليها في مقدمته. (إبن خلدون، 2004، ص.ص. 610-612) وكان أغلب هؤلاء الشيوخ ينتمون إلى أوساط الطبقة الفقيرة، ومهنتهم هذه كانت هي مصدر رزقهم.

كما أن الجزائريين بدورهم لم ييخلوا على هؤلاء المشايخ بدعمهم المادي حيث كان الدعم يختلف من المدينة إلى الريف. فساكن المدينة كانوا يدفعون مبالغ مالية رمزية غير محدودة القيمة وتكون حسب الوضعية المادية لكل عائلة. أما أهل الريف، فنظرا لظروفهم المادية المتدهورة، إلا أنهم كانوا حريصين على مكافئة الشيوخ بشئ أنواع الدفع. إما نقدا، وإما ثمارا من غلة زراعية أو ما شابه ذلك. كما كان يجني هؤلاء الشيوخ من الفضل الممثل في الزكاة أو التبرعات التي كان يوجد بها بعض المحسنين، خاصة في المناسبات الدينية والمواسم الفصلية. (الأزرق، 2002، ص.80)

غير أن هذا التعليم لم يتم في راحة ودون عناء، بل بالعكس قابلته مشقات وعراقيل حاول الاستعمار وضعها في طريق الجزائريين حتى يمنعهم من الاستمرار في تعلم لغتهم، فراقبها باستمرار وفرض عليها شروطا تعجيزية حتى يتم فتحها، وجعل من موافقة سلطات الاحتلال شرطا أساسيا لمزاولة التعليم فيها. لأنها ببساطة كانت تنافس المدارس الرسمية الفرنسية التي كانت مفتوحة لأبناء الأوروبيين، بالدرجة الأولى، ولبعض المحضوضين من الجزائريين. الذين كانوا يلتحقون بها مباشرة بعد الانتهاء من الدروس العربية في الكتاتيب، مما كان يكلفهم جهدا كبيرا وطاقة إضافية لا يمكن تعويضها بدنيا ما دامت ظروف أغلب الجزائريين صعبة. أما الأغلبية من الجزائريين فإنهم لم يعرفوا حتى لون هذه المدارس الأوروبية. (بوعزيز، 1999، ص.ص.129-130)

كان لطلبة الكتاتيب القرآنية، بوجه عام، ولخريجها، بشكل خاص، فضل كبير في تحديد المعالم الكبرى للشعور الوطني الثوري في البلاد، ودعوتهم المتواصلة لدعم ومساندة جميع التنظيمات السياسية الوطنية في مطالبتها التحررية من قيود الاستعمار، وذلك بالانخراط فيها كمناضلين أو الوقوف إلى جانبها عند طلب التعبئة الشعبية. وكان العديد ممن تخرجوا من هذه الكتاتيب قد شكلوا الأفواج الأولى للشوار ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني عند اندلاع ثورة نوفمبر الكبرى.

4. الدور الوطني لبعض الزوايا في الغرب الجزائري:

مهما اختلفت الآراء حول الدور الذي لعبه مشايخ الطرق الصوفية في الجزائر والمغرب الإسلامي في العهد الاستعماري، إلا أنه لا يمكننا الخلط بينهم وبين رجال بعض الزوايا الذين تواطؤوا مع السلطة الاستعمارية ووقفوا ضد كل التيارات الوطنية، خاصة منها جمعية العلماء المسلمين حيث أفادت المصادر الاستعمارية عن الاجتماع الذي عقده شيوخ الزوايا في مدينة

قسنطينة (AW0, 1942, CIE N° 454) لمناقشة موقفهم تجاه العلماء تحضيراً لزيارتهم المرتقبة إلى فرنسا لتقديم ولائهم لحكومة "فيشي".

غير أن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى الانسياق وراء كل ما تضمنته المصادر الأرشيفية الاستعمارية لأن هناك العديد من الزوايا استطاعت في الأصل، أن تحفظ الإسلام من الاندثار طيلة الفترة الاستعمارية حيث أنها مثلت مراكز للعلم والثقافة العربية الإسلامية، بشكل عام. وزوايا الطرق الصوفية غالباً ما كانت تستعمل كمدارس للنشاط الديني وملاجئ وبيوتاً للأعمال الخيرية.

ومن الأدوار الإيجابية التي لعبتها الزوايا في نشاطها التعليمي نذكر مثلاً، الاعتناء بتحفيظ القرآن، والإحاطة بالعلوم اللغوية والشرعية والتاريخية، التي هي من المراكز التي حافظت على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية من الاندثار خلال الفترة الاستعمارية الرهيبة التي عمّت فيها هذه الزوايا مختلف مناطق البلاد؛ نذكر منها على سبيل المثال، بلاد القبائل، والجنوب الجزائري، (AW0, 1941, CIE N° 1052) كما نشطت هذه الزوايا أيضاً في مناطق الوسط والشمال.

بينما في القطاع الوهراني فقد كان للزوايا نفس الدور في عملية التعليم الديني، وشهدت معظم مدن العمالة حركة غير عادية لتنقلات شخصيات دينية تنتسب في معظمها للطرق الدينية وكذا الزوايا في البحث عن تدعيم نفوذها الذي عرف نوع من التراجع لدى الجزائريين خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية عندما أقدم وفد كبير عن الزوايا إلى زيارة فرنسا أين استقبل بحفاوة كبيرة من طرف "المارشال بيتان" ورئيس الحكومة الفرنسية "بيار لافال" Pierre Laval. (AW0, 1942, CIE N° 1786)

أما عن الأصدقاء التي وصلت السلطات الاستعمارية وشيوخ الزوايا أنفسهم، حول هذه الزيارة، فتكاد تكون شبه منعدمة في الأوساط الشعبية، التي كانت منشغلة أكثر بظروفها المعيشية اليومية، الأمر الذي دفع بشيوخ الزوايا إلى محاولة تدارك الخلل من أجل استرجاع الهيبة المفقودة لدى أنصارهم بالدرجة الأولى، خاصة في المناطق الريفية. (AW0, 1942, CIE N° 418) أما عند المثقفين، فإن الموضوع أثار استغرابهم في جانب واحد فقط، هو كونهم لم يفهموا لماذا تدخل رجال دين في أمور سياسية محضّة.

لقد خضعت عملية تحرك شيوخ الزوايا عبر مختلف مدن عمالة وهران إلى عملية مراقبة وتبادل بريد مكثف بين مختلف المصالح الإدارية والأمنية الاستعمارية طول فترة الحرب العالمية الثانية حتى أن الأمر أثار الدهشة والمخاوف نظراً لتزامن هذه التحركات في فترة زمنية محددة، من جهة، وكثرة شيوخ الزوايا الذين جابوا المدن الغربية من البلاد من جهة أخرى. وكانت قبلتهم

المفضلة مدينة "بوحنيقية" المشهورة بحماماتها ومياهها المعدنية. حيث تعددت أسباب هذه الزيارات التي قام بها الشيوخ، فمنها ما كان لأسباب مالية من أجل جمع ما اصطلح عليه "بالزيارة" (ZIARA, AWO, 1941, N° 104) ومنها من كان بسبب المشاركة في مؤتمر خارج الجزائر، ومنها من كان من أجل وضع حد لخلافات بين الطرق الدينية ذاتها، وزيارات أخرى من أجل التعرف على زوايا تنحدر من نفس الشجرة. ومن هذه الزيارات من كان يخضع فقط لعملية التبادل الأخوي، (AWO, 1941, N° 1345) وذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي.

لقد قامت شخصيات دينية من المغرب بزيارات مماثلة إلى بعض مدن العمالة، أين التقت بشخصيات دينية جزائرية، نذكر منها زيارة الشيخ "سي عمار البار" مقدم الطريقة العلوية لمدينة فاس إلى معسكر أين التقى بالشيخ "شنتوف عدة" عضو في المفوضية المالية وشيخ الطريقة "الدراقوية"، (AWO, 1941, N° 865) وزيارة الشيخ "سي الطيب المقرئ" باشا الدار البيضاء المغربية، حيث نزل ضيفا في مدينة الحمام، "بوحنيقية" ومكث بها أسبوعا كاملا.

خاتمة:

عاش الشعب الجزائري فترات عصيبة خلال العقود الثلاثة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية الكبرى بفعل مختلف الضغوط التي تعرض إليها من قبل الإدارة الاستعمارية بهدف القضاء على جميع مقوماته اللغوية والدينية والتاريخية والثقافية، للقضاء على الشخصية الجزائرية.

كانت السياسة التعليمية الفرنسية الاستعمارية تهدف منذ بداية الاحتلال إلى القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي في مقابل نشر وتثبيت التعليم الفرنسي على نطاق واسع. وبذلك عمل الاستعمار على تجهيل الجزائريين حيث بدأ بغلق العديد من المدارس العربية التي كانت منتشرة في ربوع البلاد ومنع التحاق التلاميذ الجزائريين بالمؤسسات التعليمية الفرنسية التي أقامها بعد الاحتلال.

كما حاولت فرنسا وضع يدها على تسيير التعليم العربي الجزائري في مناسبات عديدة وتوجيه المدارس القرآنية بإدخال تعليم أقل تشددا وأكثر مرونة فيما تعلق بالمسائل الدينية

المعقدة. وكلّ هذا ضمن أفاق سياسة الإدماج التي كانت تنوي فرنسا تطبيقها في الجزائر حتى في سياق تشييدها لمدارس ابتدائية مزدوجة أطلقت عليها اسم "المدارس العربية الفرنسية" التي واجهت معارضة شديدة من الكولون، شأنها شأن بقيت المحاولات الإصلاحية التي باشرتها الإدارة الاستعمارية تجاه الجزائريين.

أما رد الفعل الوطني وموقفه من السياسة التعليمية الفرنسية، فقد انطلق من فكرة "فرحات عباس" النافية لوجود أمة جزائرية في التاريخ. حيث ردّ عليه الشيخ "ابن باديس عبد الحميد" أن هذه الأمة موجودة عبر التاريخ من ماضيه إلى حاضره وأنها تكونت عبر مّ العصور ولها تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وأنها ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية حتى ولو أرادت ذلك. هذا ما لخصته جمعية العلماء المسلمين في مختلف نصوصها التنظيمية.

في الواقع، أن الجانب الثقافي لأي مجتمع يعكسه واقعه السياسي وبناءه الاقتصادي وتركيبته الاجتماعية. إذ أن الجانب التعليمي للجزائريين كان سيئا للغاية بحكم أن الاستعمار حارب اللغة العربية باعتبارها المصدر الأساسي للوجود الجزائري. وكما يقال: متى قضى على لغة، يقضى على ما تبقى من مقومات الثقافة الأخرى.

انطلاقا من ذلك حاولت التيارات الوطنية في بعث التعليم الجزائري الحرّ لمواجهة سياسات الهدم المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي. ولحماية الشخصية الوطنية من الضياع سعت لإنجاح البرامج التعليمية المختلفة التي وضعتها حيز التطبيق لتدعيم مختلف المنشآت الاجتماعية ذات التوجه العربي الإسلامي في منطقة عرفت ضغطا استيطانيا رهيبا على مدى مراحل الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

من هنا يتضح أن موقف الوطنيين لم يكن سهلا في هذا الباب خاصة في ظل الإجراءات الاستثنائية المعتمدة من الإدارة الاستعمارية لضرب كلّ من يمس بالسيادة الفرنسية على الجزائر. إلّا أن ذلك لم يتني من عزمهم في مواصلة النضال بحكم انتماءهم التاريخي وانجذابهم إلى حقيقة "الأمة الإسلامية" التي اعتبرت استجابة لميراث حضاري صنعه الماضي المشترك لكلّ الجزائريين. وكان التعليم أحد هذه التراكيمات الحضارية لانتشال الشعب من أحوال الحضارة الغربية الفرنسية واستعادة مجدها القديم.

في الأخير يبقى الموضوع محلّ اهتمام الباحثين والدارسين لهذا المجال، ليس فقط في غرب البلاد، وإنما في كلّ مناطق هذه الأرض الطاهرة التي سقتها دماء شهدائها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد الأزرقي، (2002)، *الكتاتيب القرآنية في الجزائر ودورها في المحافظة على وحدة الأمة وأصالتها*، دار الغرب للنشر، وهران، الجزائر.
2. توكي رايح عمامرة، (1975)، *التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956-دراسة تربوية للشخصية الجزائرية*، ش.و.ن.ت، الجزائر.
3. *الجريدة*، "توحيد الامتحانات السنوية في مدارس جمعية العلماء"، *جريدة البصائر*، السنة الأولى، السلسلة الثانية، العدد الرابع، 29 أوت 1947، ص 07.
4. رضوان أبو الفتوح، (1968)، *القومية العربية*، طبعة 3، الهيئة العامة للكتب العلمية، القاهرة، مصر.
5. عبد الحميد زوزو، (1985)، *الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939*، م.و.ك، الجزائر.
6. عبد الرحمان ابن خلدون، (2004)، *المقدمة*، ط1، الفصل التاسع والثلاثون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
7. عبد القادر الجيلالي بلوفة، (2001)، *نشاط حزب الشعب الجزائري-حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عمالة وهران 1939-1951*، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة وهران، الجزائر.
8. المبارك مازن، (1971)، "دور اللغة العربية في التعليم العالي و الجامعي"، المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي و الجامعي، وزارة التعليم العالي، دمشق، سوريا.
9. يحي بوعزيز، (1999)، *من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. Archives de la Wilaya d'Oran, Boite 4477, Rapport du CIE Oran, N° 264, du 15 mars 1943. Et CIE Oran, Bulletin N° 513, de juin 1943.
11. A.W.O, B 4480, sous-préfecture de Tlemcen, département d'Oran, rapport du 06-03-1939.
12. A.W.O, B 4480, Sous-préfecture de Tlemcen, inspection de l'enseignement primaire, rapport du 12/02/1940.
13. A.W.O, BP 196, Bulletin des questions islamiques N° 2422, du mois de septembre 1951.
14. A.W.O, B 2260, préfecture de Constantine, Rapport de 2 pages, CIE, N° 454, du 03/06/1942.
15. A.W.O, B 2260, Direction des Affaires musulmanes, CIE, N° 1786 Cie, Alger le 16 juillet 1942.
16. A.W.O, B 4476, Direction des Affaires Musulmanes, 5e Bureau, N° 104-AM5, Alger le 10/07/1941.
17. A.W.O, B 4476, GGA, Alger, Direction des Affaires Musulmanes., N° 1345/AMS, du 05/09/1941.
18. A.W.O, B 4476, Service de Sécurité du Département d'Oran, Ville de Mascara, N° 865, du 03/03/1941.
19. Archives du Gouvernement Général, 1H5, note anonyme sur l'instruction publique musulmane polygraphiée, 1848
20. Archives Nationale de France, F80-, rapport Le Pecheu, chef de l'instruction publique à Alger, 1848.....
21. Benjamin Stora, (1985), *Dictionnaire bibliographique des militants nationalistes Algériens 1926-1954*, éditions l'Harmattan, Paris.
22. Charles Robert Ageron, (1979), *Histoire de l'Algérie contemporaine, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954*, T2, PUF, Paris.
23. Charles Robert Ageron, (1968), *Les algériens musulmans et la France 1871-1919*, t1, PUF, Paris.
24. Fanny Colonna, (1975), *Les instituteurs Algériens 1883-1939*, OPU, Alger.
25. Guy de Pervillé, (1997), *Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962*, casbah éditions, Alger.

26. Mahfoud Kaddache, (1980), Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, question nationale et politique algérienne, T2, SNED, Alger.
27. Maurice Violette, (1931), L'Algérie vivra-t-elle ?, librairie Félix Alcan, Paris.
28. Mustapha Lacheraf, (1984), L'Algérie, Nation et Société, , 2ème éditions, SNED, Alger.
29. Rédouane Aïnad Tabet, (1999), Histoire d'Algérie, Sidi Bel Abbès de la colonisation à la guerre de libération en zone 5-Wilaya V, en collaboration avec Tayeb Nehari, éditions ENAG, Alger.
30. René Lespès, (1937), Pour comprendre l'Algérie, S.M.E, Alger.
31. Abdelkader Mimouni, (1951), « Petite histoire de scolarisation en Algérie, simples chiffres », In consciences Algériennes, Alger, Avril Juin, pp 57-58.
32. Georges Hardy, (1937), Le problème scolaire en Algérie, In bulletin du comité de l'Afrique Française, Alger, Aout- Septembre, N° 8 et 9, p 419.
33. A.W.O, B 2260, P/Alger, CIE, N° 1052 Cie/1, Alger le 08/09/1941.
34. A.W.O, B 2260, Préfecture d'Oran, CIE, N° 418, du 05/08/1942.
35. A.W.O, B 4477, Bulletin CIE, N° 456 du mois de Mai 1943.
36. A.W.O, B 4480, Rapport de police, N° 2075, du 13 mai 1943.
37. A.W.O, CIE Oran, Bulletin, N° 84 du mois de février 1944.
38. A.W.O, B 4477, Rapport du CIE Oran, N° 132, du 25 Avril 1944.
39. A.W.O, B, préfecture d'Oran, CIE, N° 460 du mois d'Octobre 1944.
40. A.W.O, CIE Oran, Bulletin, N° 582 du mois de novembre 1944.
41. A.W.O, préfecture d'Oran, SLNA, N° 732 du mois d'Octobre 1951.
42. A.W.O, B 6988, circonscription de Mascara, CC, N° 7501, du 25 septembre 1947.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):
زايدي عزالدين. (2022). السياسة التعليمية الفرنسية وردود الأفعال الوطنية في الغرب الجزائري. آفاق فكرية،
سيدي بلعباس (الجزائر)، 10 (1)، ص ص 428-449 ؛ رابط المجلة

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396>